واقع الاقتصاد المعاصر وتفسيره في إطار الذنوب والعقوبات الربانية

مركز الإعلام العربي

الصورة العامة لواقع الاقتصاد المعاصر هي الإنجازات الكبيرة، وفي مقابلها المشكلات والأزمات الخانقة، والسب الرئيسي لذلك هو الممارسات الاقتصادية الخاطئة، ولما كان الجميع حكومات ومجتمعات وأفرادا يقرون بوجود هذه المشكلات، ويعانون منها، وأن النشاط الاقتصادي في نهاية الأمر سلوك بشرى، وأنه ثبت عجز الأجهزة الرقابية والعقوبات القانونية عن تصحيح هذا السلوك، والدليل على ذلك تزايد المشكلات الاقتصادية وتفاقمها، وبما أنه يطلق على السلوكيات الخاطئة في الأدب الاقتصادي مصطلح الممارسات غير الأخلاقية، لذلك فإن المدخل المناسب للحد من هذه الممارسات هو المدخل الأخلاقي الذي بدأنا منه ببيان موقف الدين الإسلامي من هذه القضية، واستندنا إليه في تفسير الواقع الاقتصادي المعاصر في إطار الذنوب والعقوبات الاقتصادية.

أولا: واقع الاقتصاد المعاصر على مستوى تحقيق الأهداف وحسن الأداء:

أ- مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية:

يهدف الاقتصاد إلى بيان كيفية تحقيق أفضل أو أكبر إشباع للحاجات الإنسانية من الموارد المتاحة، ولأن هذه الموارد خلقها الله سبحانه للناس جميعا، وأنها تتسم بالندرة النسبية في مواجهة الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، لذلك اقتضى الأمر حسن التصرف في هذه الموارد عن طريق حسن تخصيصها بين الحاجات، وحسن استخدامها، و بما يؤدي إلى رفاهة المجتمع، وهذا هو الاقتصاد الذي إن أتبع تحقق الصلاح، كما قال الرسول ρ " الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة"، وفي حديث أخر قول الرسولρ "ما عال من اقتصد"، أي ما افتقر واحتاج.

ويتحقق الصلاح الاقتصادي بتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعارف عليها، وهي كل من الكفاءة،والعدالة، أما الكفاءة: فيقصد بها استخدام كافة الموارد المتاحة، وحسن تخصيصها بين الاستخدامات البديلة حسب أهميتها ممثلة في تلبية الحاجات الضرورية، والتي تفيد أكبر عدد من الناس، وحسن استخدامها عن طريق الحصول على أكبر منفعة بأقل تضحية ممكنة، وأما العدالة: فتنصرف إلى عدالة التوزيع الوظيفي بمعنى مكافأة عوامل الإنتاج ممثلة في العمل، ورأس المال، التي ساهمت في إنتاج السلع والخدمات طبقا لمقدار إسهامها دون محاباة عنصر على حساب آخر، كما تمتد العدالة لتشمل إعادة التوزيع بمعنى إعطاء جزء من الدخل للفقراء والمحتاجين لإعانتهم على الحياة وليعم الخير والرفاهية جميع أفراد المجتمع في إطار من التماسك والتكافل.

وهنا نتساءل: هل حقق الاقتصاد المعاصر هذه الأهداف؟

بنظرة شاملة موضوعية يمكن القول: إن الاقتصاد المعاصر حقق طفرات هائلة في مجال استغلال الموارد المتاحة، ويظهر ذلك في حجم الإنتاج الكبير والمتنوع، وزيادة الثروات والتقدم التكنولوجي، ولكن هل صاحب ذلك تحقيق الكفاءة بمعنى حسن التخصيص، وحسن الاستخدام؟ إن الواقع الشاهد يقول بأنه يوجد سوء تخصيص للموارد، ويظهر ذلك على سبيل المثال في أن الموارد النادرة في كل المجتمعات، والمفروض أن توجه لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع يتوجه الجزء الأكبر منها لإنتاج السلع والخدمات للطبقات الغنية القادرة على الشراء، وهي سلع أغلبها كمالية، بينما يعاني الفقراء من الحصول على السلع الضرورية اللازمة لهم، وأقرب مثال على ذلك مجال الإسكان الذي توجه فيه الموارد لإنتاج المساكن الفاخرة للأغنياء في المدن والمشاتى والمصاريف، التي لا يتواجدون فيها إلا لأيام قليلة، بينما يعاني الفقراء، خاصة من الشباب صعوبة الحصول على مسكن اقتصادي، وما يترتب على ذلك من مشكلات نفسية، واجتماعية عديدة.

ومثال آخر: يوجه جزء كبير من الموارد التي خلقها الله(سبحانه وتعالى) لنفع البشرية، وقيام حياتها، إلى إنتاج سلع وخدمات تدمر الحياة البشرية مثل الأسلحة

والمخدرات، بينما ينتشر الجوع، وسوء التغذية في مناطق كثيرة ، من العالم لفقر الإنتاج الزراعي والغذاء وصعوبة الحصول على الطعام.

أما سوء استخدام الموارد فيمكن ملاحظته على سبيل المثال ، من معدل البطالة المرتفع، والذي يعني عدم الكفاءة في استخدام أغلى الموارد الاقتصادية وأكثرها أهمية، وهي الموارد البشرية، أما المثال الثاني لسوء الاستخدام فيظهر فيما يعرف بتلوث البيئة، الذي يتسع مدلوله ليشمل ما يحدث من إتلاف وتدمير للموارد، خاصة الحرة منها مثل: تلوث الهواء، والمياه، وتصحر الأراضي، والإسراف في استخدام الموارد غير المتجددة مثل: المعادن والغابات بشكل أتلف الموارد، وافسد الحياة الإنسانية.

ثم نأتي إلى هدف تحقيق العدالة، فنجد أنه على مستوى التوزيع الوظيفي يوجد ما يعرف بالتوزيع الجائر، الذي يحصل فيه الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال، وفئة المنظمين المحترفين على أعلى الدخول ممثلة في الفوائد والأرباح، ولا يبقى إلا الفتات للعمال الذين ساهموا بقدر كبير في الإنتاج في صورة أجور متدنية لا تتكافأ مع حجم إسهامهم في الإنتاج، ولقد سمي الاقتصاد الرأسمالي بهذا الاسم، لأنه يقوم على تعظيم منافع أصحاب رؤوس الأموال على حساب الطبقات الأخرى.

وتظهر الصورة أكثر قتامة بالنسبة للعدالة المرتبطة بإعادة التوزيع لرعاية حياة الفقراء، فبالرغم من زيادة الثروات في العالم إلى أرقام فلكية، فإنه توجد فئة قليلة تستحوذ عليها، بينما تعاني الأكثرية ممن الفقر ، فبلغة الأرقام نجد أن نطاق الفقر متسع، ويظهر ذلك في أنه يوجد ثلاثة مليارات فقير في حالة فقر مدقع، أي يعانون الحرمان حتى من الطعام :الجوع"، كما تتزايد وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء على مستوى الدول، أو على مستوى الأفراد، فعلى مستوى الدول يوضح تحليل الاتجاهات طويلة الأجل لتوزيع الدخل العالمي أن الفجوة بين أغنـــــى بلد، وأفقر بلد في العالم كانت قديـــــــــــــما

عام 1820(3:1)، وظلت تتزايد لتصح (11:1)، (35:1)،(44:1)، (72:1)، وذلك في الفترات 1913،1935،1970،1990 أصبحت الأرصدة المالية لأثرى ثلاثة أشخاص

في العالم أكثر من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية، وأن أرصدة أغنى 200 شخص في العالم أكثر من دخل 41% من سكان العالم، وعلى مستوى الأفراد نجد الفجوة واسعة بين المداخيل سواء على مستوى الدولة الواحدة، إو على مستوى الدول مع بعضها، إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد في العالم في أغنى 20 بلدا في العالم 37 مثل متوسط الدخل في أفقر 20 بلدا في العالم.

وهكذا يظهر أن الاقتصاد المعاصر قد فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وعلى الأخص هدف العدالة الذي لا يملك الاقتصاديون الرأسماليون إلا الاعتراف بذلك، فيما يعرف في الأدب الاقتصادي "بغياب اليد الخفية" أحيانا، ويفشل السوق أحيانا أخرى، ومن المعروف أن الفقر يؤدي إلى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي، ويقلل من الإحساس بالأمان.

ويعبر أحد الكتاب عن حالة الاقتصاد المعاصر بقوله: "اقتصاد العالم اليوم رحيم جدا بالنسبة للقلة في القمة، ومجز بالكاد بالنسبة لمن لهم في المنتصف، وكابوس مستمر للكثرة في القاع"، ولكن حتى هذه الأجزاء لمن هم في المنتصف، أو الرحمة لمن هم في القمة مشوب بعدم الإحساس بالسعادة، كما يعبر عن ذلك كاتب آخر بقوله:"إن الفقر الموجود في وسط الوفرة والبحبوحة الخالية من البهجة إن هما إلا أعراض لاضطراب عميق"..

ب- أما على مستوى الأداء الاقتصادي:

تزخر خريطة العالم الاقتصادية بمجموعة من المشكلات المزمنة والأزمات المتكررة، التي تعاني منها كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، ومن أمثلة هذه المشكلات التي يعرفها الجميع: ارتفاع معدلات التضخم، والعجز المزمن والمتزايد للموازنة العامة للدول، وفـــــي

موازين المدفوعات، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف، والأزمات المتكررة في أسواق رأس المال، يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ويمثل اختلالا هيكليا في التوازن الاقتصادي، ومؤشرات على تدني مستوى الأداء الاقتصادي رغم تقدم العلوم الاقتصادية، وتزايد الخبراء الاقتصاديين.

وهكذا يتضح أن الاقتصاد المعاصر فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وساء أداؤه، وللحقيقة فإن العلماء والخبراء والمسئولين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذا الفشل، وإنما بذلت وتبذل محاولات جادة لمواجهة هذه المشكلات التي تعوقه عن تحقيق الأهداف الاقتصادية، فما هي أسباب الفشل؟ وما هي المجهودات التي تبذل لعلاج ذلك؟ وهل نجحت أم لا؟.

هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة لتالية:

ثانيا: أسباب فشل الاقتصاد المعاصر والجهود المبذولة لعلاج ذلك:

أ- أسباب فشل الاقتصاد المعاصر:

بما أن الاقتصاد يدور علما وتطبيقا حول السلوك الإنساني، كما سبق ذكره، فإنه إذا صلح هذا السلوك صلح الاقتصاد، وبما أن الاقتصاد المعاصر فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية وساد أداؤه، مما أدى إلى المشكلات السابق ذكرها، فإنه يمكن القول إن أسباب الفشل ترجع إلى عامل واحد رئيسي، وهو السلوكيات الاقتصادية الخاطئة، والتي يمكن التعبير عنها بمصطلح "الفساد الاقتصادي" هذه الظاهرة الخبيثة التي زادت وانتشرت في العالم كله في صورة ممارسات خاطئة لها جوانب عديدة يمكن رصدها في الآتي:

1- الفساد الإداري أو السياسي: ممثلا في الرشوة، واستغلال النفوذ، والاختلاس، وخيانة الأمانة بواسطة المسئولين في الدولة والمؤسسات، ولقد اشتهر هذا الجانب في الكتابات عند تناول موضوع الفساد وقصره على إساءة استخدام السلطة، كما جاء في تقرير البنك الدولي بان الفساد هو :"إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب

خاص"، وذلك بسبب تزايد هذا النوع من الفساد بين كبار المسئولين في الدول، ويلحق بذلك جريمة غسيل الأموال.

2- الفساد السوقي: سواء في سوق السلع أو سوق الأوراق المالية، ويطلق على هذا النوع "الممارسات غير الأخلاقية"، ومن أمثلتها المنتشرة: الغش، والتدليس، والممارسات الاحتكارية والضارة بالمنافسة مثل: التسعير الضاري، أو الإغراق، وعقود الاستبعاد، والعقود التبادلية، والمضاربات القائمة على التضليل والخداع، والمنافسة القاتلة التي تمثل حربا لإخراج الآخرين من السوق بأي وسيلة.

3- الفساد الائتماني والمالي: يتمثل في عدة صور منها انتشار التعامل بالربا، والمماطلة في سداد الديون سواء الشخصية أو قروض البنوك، أو الأقساط للمؤسسات التجارية، والتهرب من الضرائب، والنصب والاحتيال، والسرقة، وعدم الوفاء بالعقود والتعهدات، وتزييف النقود، ووسائل الدفع الأخرى مثل: بطاقات الائتمان.

4- الفساد الإنفاقي: ممثلا في الإسراف، والتبذير من خلال الاستهلاك التفاخري، والمحاكاة في الاستهلاك والوصول في بعض الأحيان إلى ما يعرف بجنون الاستهلاك.

5- الفساد المعلوماتي: مثلا : في الإعلانات الكاذبة، والفساد المحاسبي سواء عند إعداد القوائم المالية، أو عند إعداد تقارير مراقبي الحسابات عنها، ودراسات الجدوى الوهمية، والبيانات الحكومية غير الصحيحة، والديموقراطية الزائفة سواء على مستوى السياسي، أو مستوى الشركات المساهمة.

6-- الفساد الاجتماعي: ممثلا في انتشار البغاء، والمخدرات، والجرائم، والتفكك الأسري.

وهكذا يظهر أن كل هذه الأنواع من الفساد تدور حول الاعتداء على أموال الآخرين، أو سوء استخدام الأموال.

والأمر ليس بحاجة إلى التدليل على وجود هذه الأنواع من الفساد في الواقع، وانتشارها على مستوى العالم، فالكل يشاهدها أو يقع فريسة لها، أو يمارسها، ويمكن لمن يريد التعرف على صورة مجمعة لها أن يطلع على أجهزة التقارير الرقابية، التي تتضمن أرقاما فلكية عن ما اكتشف من هذه الصور، وهو يمثل كما يقول الأخصائيون نسبة 5% فقط من حجم ما يرتكب في المجتمع من صور الفساد المختلفة، كما يدل على ذلك ما يبذل من جهود لعلاج المشكلات والممارسات الاقتصادية الخاطئة:

إن هذه الجهود يمتد نطاقها ما بين دراسات وبحوث، وما بين السياسات وإنشاء أجهزة رقابية، وإصدار العديد من القوانين وتشديد العقوبات على الممارسات الخاطئة، ونظرا لتعددها بشكل يضيق المقام عن ذكره، فإننا سوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها، وبحسب أهم هذه المشكلات والممارسات الخاطئة، وعلى المستوى الدولي، وذلك فيما يلي:

1- بالنسبة لمواجهة مشكلة اتساع نطاق الفقر، والفجوة بين الفقراء والأغنياء: يعترف الاقتصاديون الرأسماليون بفشل نظام الرأسمالية في تحقيق عدالة التوزيع، وبالتالي علاج الفقر الناتج عن ذلك، والذي يتزايد.

ومن المنتظر استمرار هذا التزايد في ظل العولمة، التي تعمل على سيادة رأسمالية السوق الحرة في العالم، وتكريس نظرية (20:80)، أي أن 20% من سكان العالم في الدول المتقدمة يستحوذون على 80% من الاقتصاد العالمي، بينما 80% من السكان في الدول النامية نصيبهم 20% فقط، ولقد حاول كتاب الرأسمالية تقديم أفكار حول علاج هذا الفشل فيما عرف بدولة الرفاهية، التي حاولت الدول الرأسمالية أن تجابه بها الشيوعية وقت الحرب البارد ة بينهما، وتقوم دولة الرفاهية على محاولة تخفيف وطأة الفقر من خلال السياسات المالية العامة، إلا أنها فشلت في ذلك، وعقب ذلك استمرت الدعوة في صورة اتجاهات جديدة في دراسات الاقتصاد الرأسمالي أطلق عليها مدارس مثل: مدرسة "اقتصاد المنح، التي ترى أن الرشد الاقتصادي، كما تراه الرأسمالية بمعنى توجه كل فرد لتحقيق مصلحته الذاتية في صورة أنانية، لم يعد مناسبا، بل لابد من إدخال مراعاة الآخرين، وخاصة المحرومين كجزء من تفسير الرشد الاقتصادي، ثم توجد

مدرسة فكرية ثانية تسمى بمدرسة علم الاقتصاد الإنساني التي ترمي إلى تعزيز الإنسانية من حلال الاعتراف بالنطاق الكامل للقيم الإنسانية الأساسية، وتأتي ثالث مدرسة باسم علم الاقتصاد الاجتماعي التي تنطوي على إعادة صياغة النظرية الاقتصادية في قالب الاعتبارات الأخلاقية.

وهذه مجرد أفكار نظرية لم تر النور في الواقع التطبيقي، فما زالت النظرة الرأسمالية القائمة حتى الأنانية المفرطة، والنظر للفقراء على أنهم مسئولون عن فقرهم.

وأما على المستوى التطبيقي، فلقد تبنت الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، الذي عقد عام 1995، في كونها استراتيجية تهدف إلى تخفيف الفقر في العالم لتصل إلى نصف ما هو عليه في مدة أقصاها 2015م، لكن الملاحظ أنه رغم السير قدما في تطبيق هذه الاستراتيجيات، إلا أن معدل الفقر لم يتناقص بل يتزايد.

2- بالنسبة لمواجهة الفساد، وحتى بمعناه الضيق، فإنه بجانب العديد من الدراسات والبحوث، توجد مجهودات دولية لمكافحته، تبذل من قبل المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة، التي صدر عنها عدة قرارات بدءا من سنة 1990، وحتى الآن بتجديد إجراءات مقاومة الفساد، ثم تأتي جهود البنك الدولي لإنشاء والتعمير لمقاومة الفساد عن طريق عدة برامج منها منع الفساد في البرامج التي يمولها البنك، ومعاونة الدولة في تقليل الفساد، وأخذ الفساد بدرجة أكبر عند إقراض الدول.

ولما لم يجد كل ذلك أنشئت عام 1993، منظمة عالمية لمكافحة الفساد اسمها "منظمة الشفافية العالمية" ومقرها مدينة برلين بألمانيا، والتي تتعقب الفساد في الدول، ونشر تقرير دوري بتصنيف الدول من حيث درجة الفساد فيها من باب النصيحة ليس إلا، وتظهر مجهودات لمنظمات دولية أخرى مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ونظرا لأن لمفسيدين يحاولون إخفاء المال المكتسب بطرق غير مشروعة عن طريق تدويره في عمليات مشروعة فيما يعرف بجريمة غسيل الأموال، لذلك صدرت القوانين التي تجرم ذلك وتعاقب عليه، هذا إلى جانب العديد من الأجهزة الرقابية في جميع الدول، التي تعمل على كشف الفساد، والقوانين التي تعاقب مرتكبيه، ومع ذلك فإن إحصائيات منظمة الشفافية الدولية تظهر تزايد حالات الفساد وانتشارها.

3- بالنسبة لمواجهة تلوث البيئة، وما تنطوي عليه من تدمير للموارد والإضرار بالحياة، فلقد ظهر على مستوى الدراسات والبحوث ما يعرف باقتصاديات البيئة ، والذي يدرس الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، وحساب تكلفتها، وتحديد من يتحمل هذه التكاليف، وأما على المستوى التطبيقي فأنشئت الأجهزة الحكومية في مستوى الوزارة "وزارة البيئة" وصدرت القوانين التي تعمل على منع التلوث، ومعاقبة من يتسبب في ذلك، بل وصل الأمر في اتفاقية الجات إلى حق الدول في منع دخول المنتجات التي ينطوي تصنيعها على تلوث البيئة، ومازال التلوث كبيرا، وينتشر بشكل كبير، وبصور عديدة.

4- بالنسبة للممارسات غير الأخلاقية في الأسواق (الفساد السوقي) فتعمل الدول على مواجهتها بأساليب عديدة منها إصدار التشريعات المناهضة للممارسات الضارة بالمنافسة، وقوانين مكافحة الغش التجاري، وإنشاء منظمات حماية المستهلك، ولكن تقارير الأجهزة الرقابية مثل: مباحث التموين مازالت تظهر تزايدا في هذه الممارسات.

وهكذا نجد أنه تبذل جهود عديدة لمكافحة مشكلات الاقتصاد المعاصر وأسبابها، ممثلة في الفساد بأنواعه، ولكن هذه الجهود فشلت في علاج ذلك، والدليل على هذا تزايد وانتشار المشكلات والممارسات الخاطئة، وهنا نتساءل:ما علاقة ذلك كله بموضوعنا: الذنوب والعقوبات الاقتصادية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفقرة التالية:

ثالثا : تفسير واقع الاقتصاد المعاصر في إطار الذنوب والعقوبات الاقتصادية:

الاقتصاد في نهاية الأمر سلوك إنساني في المال، ولذا فإن النظرية الاقتصادية تقوم على الكيفية، التي يسلكها الفرد في تصرفاته المالية، والذي يحرك ويوجه السلوك الاقتصادي الإنساني حوافز ودوافع اقتصادية تتمركز حول محاولة تحقيق أكبر قدر من المنفعة سواء كانت المنفعة ثروة وربحا، أو إشباعا للحاجات الاستهلاكية، وبما أن الإنسان في مباشرته للنشاط الاقتصادي لابد،له أن يتعامل مع الآخرين، الذين لديهم نفس الرغبة والهدف، فإنه يوجد تعارض بينهم، الأمر الذي تطلب وجود ضوابط ليحصل كل شخص على حقه دون بخس الآخرين حقهم، ويرى الاقتصاد الرأسمالي أن نظام السوق يحقق ذلك دون أي تدخل خارجي فيما يعرف لديهم باليد الخفية، بينما الشيوعية كانت ترى ضرورة تدخل الدولة لضبط ذلك، وفي كلتا الحالتين لابد من وجود قواعد قانونية لتحديد الحقوق والالتزامات والمحافظة على الملكية، غير أن القواعد القانونية تتعامل مع الظواهر، ويمكن للإنسان أن يفلت منها بصور عديدة، ولإصلاح ذلك لابد من عوامل داخلية من ذاته تضبط سلوكه، وتوجهه نحو الالتزام بالحق والعدل في معاملته مع الآخرين، وهذا لا يكون إلا بالأخلاق.

وبالتالي فإن السبب الأساسي وراء السلوكيات الاقتصادية الخاطئة هو غياب الأخلاق، الأمر الذي جعل البعض يطلق على هذه السلوكيات الممارسات غير الأخلاقية"، وموضوع الذنوب والعقوبات، وذلك طبقا لما يلي:

أ- الاقتصاد والأخلاق:

لقد جربت البشرية بقيادة الغرب أربع عقائد " أيدلوجيات" اقتصادية رئيسية خلال السنوات الثلاثمائة الأخيرة، وهي الرأسمالية، الاشتراكية، الفاشية، دول الرفاهية، وجميعها تقوم على أساس الفرضية ذات الخصائص الغربية القائلة بأن "الدين والأخلاق لا يمتان بصلة إلى مشاكل الإنسان الاقتصادية"، وبعد فشل هذه النظم وعجزها عن تحقيق الكفاءة والعدالة، وتراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعاني منها

البشرية، رأينا تحولا لدى كتاب الاقتصاد في أنه لا سبيل لحل هذه المشكلات إلا بإدخال البعد الأخلاقي في الاقتصاد، وما يتصل به من علوم ومعارف مثل: الإدارة والمحاسبة، فيقول أحد الكتاب "إن إبعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق للاعتبارات الأخلاقية".

وفي مجال الإدارة يقول أحد الكتاب "إن معايير السلوك الأخلاقي المتفق عليها بالنسبة لمجموعة من المديرين في الشركة لها قيمة عملية كبيرة: للمدير الفرد، وللشركة وللصناعة، وللجمهور"، كما أن القيم الأخلاقية تمثل أحد المداخل الرئيسية لبناء نظرية المحاسبة فيما يعرف بمداخل القيم، والأمر لا يقتصر فقط على الدراسات النظرية، وإنما امتد إلى واقع بقيام المنظمات المهنية بوضع مواثيق أخلاقية لضبط سلوك أعضائها، كما أن بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية لدراسة بعض المشكلات الاقتصادية المعاصرة أوصت بأن أهم طرق علاج هذه المشكلات هو ضرورة التمسك، ومراعاة الجانب الأخلاقي في الممارسات الاقتصادية، ومع كل ذلك فلقد بقيت عملية إدخال القيم الأخلاقية في الاقتصاد عملية شاقة وصعبة، وذلك نتيجة عدم الاتفاق على معايير دقيقة متفق عليها لبيان ما هو أخلاقي، وما هو غير أخلاقي، وهنا يظهر دور الدين لحسم هذه القضية، كما نتعرف عليه في النقطة التالية:

ب- الدين والأخلاق والاقتصاد:

يؤكد العديد من الكتاب على أن السند القوى لقيام نظام أخلاقي هو الدين، فيقول أحد أبرز كتاب التاريخ والحضارة في العالم، وهو ديورانت "إنه لا يمكن تحقيق السمو الأخلاقي، والتضامن الاجتماعي دون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدين: ويؤكد في دراسة أخرى "أنه لا يوجد مثال هام في التاريخ قبل زماننا لمجتمع نجح في المحافظة على الحياة الأخلاقية دون عون من الدين".

وإذا انتقلنا إلى تخصيص أكثر في العلاقة بين الدين الإسلامي والأخلاق نجد أن الأخلاق تحتل موقعا هاما منه، ويتمثل ذلك في أن الأخلاق تمثل شعبة رئيسية من شعب

الإسلام مع العقيدة والشريعة، والأمر لا يحتاج إلى كثير للتدليل على مدى الصلة القوية بين الدين الإسلامي والأخلاق.

أما عن علاقة الدين الإسلامي بالاقتصاد فهي أوضح من أن تحتاج إلى شرح مطول، ويكفي في ذلك الإشارة إلى أن القرآن الكريم يشتمل على حوالي 4000 موطن إقتصادي تدور حول ترشيد السلوك الاقتصادي، والدعوة إلى الإنفاق الاجتماعي.

ويظهر الأعجاز القرآني في هذا المجال، وبما يسهم في إبراز موضوع الذنوب والعقوبات الاقتصادية بان النشاط الاقتصادي يدور حول كسب المال وإنفاقه، والإنسان مجبول بفطرته على حب المال، والسعي لكسب المزيد منه، وبالتالي لا يوجد في القرآن آيات كثيرة تتناول الأمر بكسب المال، ولكن بما أن الإنسان في حبه لنفسه،و حبه لماله، وتحصيل المزيد منه يحاول الكسب من المصادر غير المشروعة، خاصة بخس الآخرين حقهم، والاعتداء على أموالهم،ومن هنا كانت الآيات الواردة في القرآن التي تنهى عن ذلك عديدة، وعند إنفاق المال قد يظلم الإنسان نفسه بالإسراف والتبذير، كما يظلم الفقراء والمحتاجين بإعطائهم حقهم منه طاعة لأمر الله، ولذلك كثرت الآيات التي تتناول النهي عن الإسراف والتبذير، والتي تأمر وتحث على الإنفاق الاجتماعي تحت مسمى "الإنفاق في سبيل الله".

وأما السنة النبوية الشريفة فتكفى الإشارة إلى أن لفظ المال الصريح ورد في حوالي 500 مرة وفي الأحاديث التي تناولت المعاملات المالية على اختلاف أشكالها.

ويظهر ذلك أيضا في أن المعاملات المالية تحتل مساحة كبيرة من كتب الفقه، التي تشرح الأحكام الشرعية، حيث تمثل نسبة 75% من حجم أي كتاب فقه في مقابل 25%للعبادات، وتناول الدين للاقتصاد جاء بشكل عام في صورة وضع قواعد إيجابية لضبط المعاملات والعلاقات الاقتصادية، بما يحقق النفع لطرفي المعادلة في عدالة وتوازن، إلى جانب بيان النواحي السلبية، التي يجب الامتناع عنها، والمعروفة فقها بالبيوع، أو المعاملات المنهي عنها شرعا، وهي تمثل كل السلوكيات الخاطئة التي سبق ذكرها، ولم يقف الأمر بالدين الإسلامي عند حد وضع القواعد الشرعية، أو ما

يمكن أن يطلق عليه القواعد القانونية لضبط المعاملات، ومنع الممارسات الخاطئة، وإنما استكمل ذلك من خلال القـــــــواعد الأخلاقيـة، التـي تعمل علـى ترقيـة السلوك الاقتصـــــــــــادي، والـحـــــد

من الممارسات الخاطئة، وهكذا نجد أن الإسلام ضبط النشاط الاقتصادي، بكل من القواعد الشرعية "القانونية" والقواعد الخلقية، وحيث إن القواعد الشرعية تتعامل مع الظاهر، وان الممارسات الخاطئة عادة ما تتم في السر، وبجيل وأساليب تقوم على الخداع والمكر، والذي يصعب منعه عن طريق الإجراءات الظاهرة، لذلك كان المعول عليه في الحد من هذه الممارسات هو الأخلاق.

ولكي ينجح النظام الأخلاقي في ضبط سلوك البشر، فلابد من توافر أخلاقيات محددة وفق معايير ثابتة، وهذا ما يوفره الدين في إطار الأحكام الشرعية من حلال وحرام، وأيضا لابد من إطار للمسئولية توفره سلطة قادرة، والتزام من ذات الإنسان يساند ذلك جزاء محكم، وهذا ما يوفره الدين الإسلامي، الذي في ضوئه يمكن التوصل إلى التساؤل المطروح حول العلاقة بين الممارسات الاقتصادية الـــــــخاطئة في عالم اليوم، وبين الذنوب والعقوبات الاقتصادية، وهذا ما نوضحه في الفقرة التالية:

ج- الممارسات الاقتصادية الخاطئة بين الذنوب والعقوبات الاقتصادية:

لقد سبق القول إن ما يعانيه العالم اليوم من مشكلات اقتصادية خطيرة ناتج عن الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وأن التوجه نحو الحد من هذه الممارسات بأساليب وإجراءات وسياسات عديدة لم يجد نفعا، وأن المعول عليه لتصحيح السلوكيات الاقتصادية الخاطئة هو الأخلاق المستندة إلى الدين، وأنه يجب أن يقوم النظام الأخلاقي على أساس المسئولية التي تتطلب سلطة، وإلزام والتزامات رادعة لمن يخل بها، وفي هذا الإطار نجد أن سلطة تحديد القيم الأخلاقية، والإلزام بها هي السلطة الإلهية العليا لله (عز وجل) الذي يعلم ما يصلح للبشر وما يضرهم، وانه سبحانه ألزم المسلمين بها من صورة تشريعات وتوجيهات جاء بها الرسل (عليهم الصلاة والسلام) وأن مسئوليات

الإنسان كلها لها وجه ديني، وان يكون العمل الملتزم بأدائه في إطار الحلال وبعيدا عن معصية الله (عز وجل)، حينها يصبح الإنسان مسئولا ليس أمام نفسه فقط، وإنما أمام الله عز وجل، والالتزام التعاقدي الصادر عن عقد وقعه الإنسان مع الغير لا بد أن يراعي فيه نفس الشروط، ويصبح الإنسان مسئولا ليس أمام من تعاقد معه، وإنما قبل ذلك أمام الله (عز وجل) قال تعالى: (يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود).

وبناء على ما سبق فإن أي سلوك يسلكه الإنسان لابد أن يمارس على انه مسئولية، حتى وإن استطاع الإفلات من عيون الأجهزة الرقابية ومن العقوبات القانونية فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله (عز وجل)، أو من عقابه، وكما يقول علماء أصول الفقه، فإن كل فعل من أفعال البشر له حكمان:

حكم وضعي ويعبر عن المسئولية أمام غيره من البشر، وحكم تكليفي ويعبر عن المسئولية أمام الله (عز وجل)، وفي إطار هذا التحليل نأتي إلى لب الموضوع وذلك بأن الإسلام قرر عقوبات عن الأخلاق بكلا المسئولين، فالإخلال بالمسئولية أمام الغير عقوبتها بطلان التعاقد بما يعنى حرمان الشخص من ما كان يقصده من منافع نتيجة التعاقد إلى جانب الحدود والتعازير المقررة شرعا، ويطلق على تصرفه "الجرائم الاقتصادية"، وعلى العقوبات المقرر عليها "العقوبات الشرعية"، والإخلال بالمسئولية أمام الله عز وجل يطلق عليها "الذنوب أو المعاصي أو الآثام"، الذي يعاقبه سبحانه على ذلك بما يعرف بالعقوبات القدرية أو الإلهية.

وربما يتساءل البعض ماذا اقتصر البحث على موضوع الذنوب، والعقوبات الاقتصادية لمواجهة السلوكيات الاقتصادية الخاطئة، ولم يتضمن الجانب الآخر من الجزاء الحسن لمن يلتزم بإجراء الممارسات بشكل صحيح؟.

والإجابة على ذلك تنطلق من أمرين:

الأول: أن الملاحظ هو تزايد انتشار الممارسات الخاطئة في العصر الحاضر، وعجز الرقابة البشرية،ر والعقوبات القانونية عن علاجها.

والأمر الثاني: أن الإنسان يتأثر في سلوكه بالترغيب عن طريق بيان الجزاء الحسن والترهيب عن طريق العقوبات، والتأثير بالترغيب، خاصة في المجال الاقتصادي، وطبقا لما كرسته النظم الاقتصادية المعاصرة في نفوس الناس، خاصة الرأسمالية القائمة على الأنانية المفرطة، ومراعاة الجانب المادي، كما أن ذوي النفوس الضعيفة يغريهم الكسب المادي العاجل الناتج عن الممارسات الخاطئة، ولا ينظرون إلى الجزاء المعنوي والمادي الحسن الموعودون به نتيجة الالتزام بالسلوك الصحيح، لأن قلوبهم المريضة لا تحس به.

وبهذا ننتهي من المبحث الأول الذي حاولنا فيه تبيان أن الاقتصاد المعاصر يعاني من مشكلات عدة، وأن المجهودات التي بذلت وتبذل لعلاجها فشلت، لأنها ابتعدت عن مكمن الداء، وهو البعد عن الأخلاق، وهو ما يوفره الدين الذي ينظر إلى هذه الممارسات الخاطئة على أنها ليس فقط إخلالا بمسئوليات الإنسان التعاقدية أمام الغير، وإنما هي بالدرجة الأولى إخلال بالمسئولية أمام الله (عز وجل)، وبالتالي فهي ذنوب يعاقب الله (سبحانه وتعالى) مرتكبيها بعقوبات قدرية اقتصادية في الدنيا والآخرة.